

Distr.: General
30 April 2007
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



تقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها السادسة

(10 - 13 نيسان/أبريل 2007)

يتضمن هذا التقرير استنتاجات وتوصيات لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة في دورتها السادسة المعقودة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من 10 إلى 13 نيسان/أبريل 2007. وتتألف اللجنة، المنشأة بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 45/2001، من 24 خبيراً يعينون بصفتهم الشخصية لمدة أربع سنوات. وقد تناولت اللجنة البنود الموضوعية التالية: (أ) الحوكمة التشاركية وإشراك المواطنين في وضع السياسات وإنجاز الخدمات والميزنة؛ (ب) خلاصة مصطلحات الأمم المتحدة الأساسية في مجالي الحوكمة والإدارة العامة؛ (ج) استعراض برنامج الأمم المتحدة في مجال الإدارة العامة والمالية العامة؛ (د) منظور الإدارة العامة بشأن موضوع الاستعراض الوزاري السنوي الذي سيجري في الجزء الرفيع المستوى من المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام 2007: تعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع، بطرق منها الشراكة العالمية من أجل التنمية.

واستناداً إلى المناقشة التي جرت بشأن المواضيع المذكورة أعلاه، أوصت اللجنة المجلس بالنظر في مشروع قرار واعتماده. وأوصت اللجنة أيضاً بأن تعد الأمانة العامة موجزاً للسياسات يلخص التوصيات المتعلقة

بالموضوع الفني الرئيسي، وذلك بالتشاور مع المتكلمين الرئيسيين،
وبموافقة مكتب اللجنة. وسيكون موجز السياسات بمثابة متابعة للدورة
الحالية وللدورات المقبلة كي تنتظر فيها الدول الأعضاء.

المحتويات

3	الأول - مشروع قرار يُوصى بأن يعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي
6	الثاني - تنظيم الدورة
6	ألف - مدة الدورة
6	باء - الحضور
7	جيم - جدول الأعمال
7	دال - انتخاب أعضاء المكتب
8	الثالث - موجز وقائع الدورة واستنتاجاتها
8	ألف - عمل اللجنة
9	باء - الحوكمة التشاركية وإشراك المواطنين في وضع السياسات وتقديم الخدمات والميزنة
15	جيم - خلاصة المصطلحات الأساسية للأمم المتحدة في مجالي الحوكمة والإدارة العامة
18	دال - استعراض أنشطة برنامج الأمم المتحدة في مجال الإدارة العامة والمالية العامة
20	هاء - منظور الإدارة العامة بشأن موضوع الاستعراض الوزاري السنوي لعام 2007 خلال الجزء الرفيع المستوى من المجلس الاقتصادي والاجتماعي: تعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع بطرق منها الشراكة العالمية من أجل التنمية
22	واو - الدورة التحضيرية للمنتدى العالمي السابع المعني بالتغيير الجذري لمفهوم الحكم
23	زاي - برنامج العمل وجدول الأعمال المقترحة للدورة المقبلة للجنة الخبراء والاستعراض الأولي لمشروع تقرير اللجنة

المرفق

24

..... قائمة الوثائق

الفصل الأول

مشروع قرار يُوصى بأن يعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي

توصي لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع القرار التالي:

تقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها السادسة، وموعد ومكان انعقاد الدورة السابعة للجنة وجدول أعمالها المؤقت

إلى قراريه 55/2005 المؤرخ 21 تشرين الأول/أكتوبر 2005، لاسيما تأكيده من جديد على الحاجة إلى تعميق عمليات الحكم التشاركي من أجل ضمان مشاركة المواطنين في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، والقرار 47/2006 المؤرخ 28 تموز/يوليه 2006،

إزاء استمرار تهميش الفقراء و الفئات المحرومة في عهد بات فيه طابع العالم هو العولمة، مما أدى إلى تراجع ثقة المواطنين في الحكومات،

بأن تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يمكن أن يتيسر بشكل كبير لو شارك المواطنون في آليات تشاركية لتخطيط السياسات والبرامج الاجتماعية - الاقتصادية الإنمائية ووضع ميزانياتها وتنفيذها ورصدها وكفالة المساءلة بشأنها، وبأن آليات الحوكمة التشاركية هذه تساعد على ضمان الكفاءة والنمو الاقتصادي من جهة، والعدالة الاجتماعية من الجهة الأخرى،

بالاستنتاجات التي خلصت إليها في هذا الموضوع لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة في دورتها السادسة⁽¹⁾؛

الدول الأعضاء على أن تؤكد من جديد وتعمق استخدامها للحوكمة التشاركية وإشراك المواطن في السياسة الإنمائية وتقديم الخدمات والميزنة

(1) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2007، الملحق رقم 24 (E/2007/44).

الخدمات والميزنة والمساءلة العامة وذلك باعتماد آليات تمكينية، تشمل آليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغير ذلك من التدابير؛

الأمانة العامة أن تكفل مواصلة العناصر المعيارية والتحليلية وعناصر التعاون التقني التي يشملها برنامج الأمم المتحدة في مجال الإدارة العامة والمالية العامة معالجتها للحوكمة التشاركية وتحديدها لأفضل الممارسات؛

ما قامت به اللجنة من عمل في مجال تجميع مصطلحات الأمم المتحدة المتعلقة بالحوكمة والإدارة العامة، وتحديد مفاهيمها حسب الاقتضاء، عملاً على وجود اتساق أفضل في المناقشات الحكومية الدولية؛

بمساهمة اللجنة في موضوع الاستعراض الوزاري السنوي الذي من المقرر إجراؤه أثناء الجزء الرفيع للمجلس عام 2007، وبالمقترحات المتعلقة بنفس الموضوع لعام 2008؛

الأمانة العامة أن تواصل توسيع نطاق جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة بمناسبة يوم الأمم المتحدة للخدمة العامة، وذلك في إطار الجهود المبذولة لتعزيز التميز في الإدارة العامة وتوسيع قاعدته؛

إلى الأمانة العامة أن توسع نطاق مدخل شبكة الأمم المتحدة الإلكترونية للإدارة العامة والمالية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي بالاشتراك مع الأعضاء المشاركين، وذلك باعتباره مركزاً جامعاً لتعزيز تبادل المعلومات وإدارة المعارف والتواصل الشبكي فيما بين قادة القطاع العام في شتى أنحاء العالم؛

إلى الأمانة العامة أن تواصل الاضطلاع بدورها المفيد باعتبارها الوكالة الرائدة في تيسير تنفيذ مسارات العمل المتعلقة بالمسائل المتصلة بالإدارة الإلكترونية الواردة في خطة عمل مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات؛

بعقد المنتدى العالمي السابع المعني بالتغيير الجذري لمفهوم الحكم في فيينا، في الفترة من 26 إلى 29 حزيران/يونيه 2007، ويهنئ الأمانة العامة على

ويهنئ الأمانة العامة على أعمالها التحضيرية، لا سيما البرنامج الذي وضعتَه ويتسم بجودة عالية؛

الدول الأعضاء على المشاركة في الاحتفال بمرور ستين عاماً على بدء عمل الأمم المتحدة في مجال الإدارة العامة والتنمية، وعلى دعم ذلك الاحتفال؛

عقد الدورة السابعة للجنة في الفترة من 14 إلى 18 نيسان/أبريل 2008؛

على جدول الأعمال التالي للدورة السابعة للجنة:

- 1 - بناء القدرات لأغراض التنمية، بما في ذلك إعادة بناء الإدارة العامة في مرحلة ما بعد انتهاء الصراعات وإدارة الأزمات/الكوارث؛
- 2 - خلاصة مصطلحات الأمم المتحدة الأساسية في مجالي الحوكمة والإدارة العامة؛
- 3 - استعراض برنامج الأمم المتحدة في مجال الإدارة العامة والمالية العامة؛
- 4 - منظور الإدارة العامة بشأن موضوع الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

الفصل الثاني

تنظيم الدورة

ألف - مدة الدورة

1 - تتألف لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، المنشأة بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 45/2001، من 24 خبيراً يعينهم المجلس بصفاتهم الشخصية بناء على ترشيح من الأمين العام. وقد عقدت اللجنة دورتها السادسة في مقر الأمم المتحدة، في الفترة من 10 إلى 13 نيسان/أبريل 2007.

باء - الحضور

2 - حضر الدورة 21 عضواً من أعضاء اللجنة. وحضر أيضاً مراقبون عن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وعن منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية وغيرها من المنظمات.

3 - وحضر الدورة أعضاء اللجنة التالي ذكرهم: لويس أغيلار بيانويبا (المكسيك)، عثمان باتوكو (بنن)، ماري - فرانسواز بيشنتيل (فرنسا)، راشد بن مختار بن عبد الله (المغرب)، إميليّا ت. بونكودين (الفلبين)، جوسلين بورغون (كندا)، لويس كارلوس بريسير - بيريرا (البرازيل)، ماريو ب. شيتي (إيطاليا)، ميخائيل ديميترييف (الاتحاد الروسي)، جيرالدين ج. فريزر - مولكيتي (جنوب أفريقيا)، إدغار غونزالس سالاس (كولومبيا)، فيرنر يان (ألمانيا)، طاهر ح. كنعان (الأردن)، بان سو كيم (جمهورية كوريا)، باربرا كودريكا (بولندا)، فلورين لوبيسكو (رومانيا)، أنطوني ماكريديميتريس (اليونان)، خوسيه أوسكار مونتيرو (موزامبيق)، سيريبوراو كيسافا راو (الهند)، بريجونو تجيبتوهيريجانتو (إندونيسيا)، غويندولين آن ويليامز (ترينيداد وتوباغو).

4 - ولم يتمكن العضوان التاليان من الحضور: وانغ سياوتشو (الصين) وبيتر أنغيانغ نيونغو (كينيا). بينما توفي مؤخرًا دنيس أ. روندينيلي (الولايات المتحدة الأمريكية).

5 - ويمكن الاطلاع على قائمة المراقبين الذين حضروا الدورة في موقع الشبكة الداخلية للأمم المتحدة (انظر <http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/un/unpan025877.pdf>).

جيم - جدول الأعمال

- 6 - كان جدول أعمال اللجنة في دورتها السادسة كما يلي:
 - 1 - انتخاب أعضاء المكتب.
 - 2 - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.
 - 3 - الحوكمة التشاركية وإشراك المواطنين في وضع السياسات وتقديم الخدمات والميزنة.
 - 4 - خلاصة مصطلحات الأمم المتحدة الأساسية في مجالي الحوكمة والإدارة العامة.
 - 5 - استعراض برنامج الأمم المتحدة في مجال الإدارة العامة والمالية العامة.
 - 6 - منظور الإدارة العامة بشأن موضوع الاستعراض الوزاري السنوي الذي سيجري في الجزء الرفيع المستوى من المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه 2007: تعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع، بطرق منها الشراكة العالمية من أجل التنمية.
 - 7 - برنامج العمل وجدول الأعمال المقترحة للدورة السابعة للجنة الخبراء.

دال - انتخاب أعضاء المكتب

- 7 - يشغل الأعضاء التالية أسماؤهم مناصب الرئيس ونواب الرئيس والمقرر أثناء الدورة الحالية:
:

جوسلين بورغون (كندا)

نواب الرئيس:

جيرالدين ج. فريزر - مولكيتي (جنوب أفريقيا)

طاهر ح. كنعان (الأردن)

وانغ سياوتشو (الصين)

قرر:

لويس أغيلار بيانويبا (المكسيك)

الفصل الثالث

موجز وقائع الدورة واستنتاجاتها

ألف - عمل اللجنة

1 - افتتح الدورة في 10 نيسان/أبريل 2007 السيد جومو كوامي سندرام، الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية، باسم السيد خوسيه أنطونيو أوكامبو، وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وأشار، قبل عرضه موضوع الدورة الأساسي، إلى أن السفير شا زوكانغ (الصين) سيحل محل السيد أوكامبو كوكيل للأمين العام في تموز/يوليه 2007.

2 - وشدد الأمين العام المساعد على أن الحوكمة التشاركية مفهوم وممارسة مستجدان في مجال الحوكمة والإدارة العامة. ويقتضي تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، نظاما للحوكمة يكون أكثر التزاما وشفافية وخضوعا للمساءلة. ويقتضي هذا الترتيب مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار على صعيد السياسات، وفي تقديم الخدمات، وفي المساءلة العامة. غير أن طائفة متنوعة من المؤسسات والبنى والعمليات قد تطورت لتتيح مشاركة أوسع نطاقا من المواطنين، تتحدى قدرات تلك المؤسسات. وأشار إلى أن حكومات كثيرة تقرر بتلك التحديات وتنفذ تدابير تعالج التحديات التي تمثلها الحوكمة التشاركية. ولاحظ أن ترتيبات الحوكمة التشاركية يمكن أن تفيد الحوكمة الاقتصادية بشكل عام وتعززها.

3 - وذكّر الأمين العام المساعد للجنة أيضا بدورها التوجيهي بالنسبة للأمانة العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تنفيذ أنشطة الأمم المتحدة في مجالي الإدارة العامة والمالية العامة، وخصوصا عن طريق استعراض برنامج الأمم المتحدة في ذلك المجال. ونوّه أيضا إلى العمل الهام الذي تؤديه اللجنة في ترشيد وتوحيد مصطلحات الأمم المتحدة الأساسية في مجالي الحوكمة والإدارة.

4 - وأشيد، باسم اللجنة والأمانة العامة، بالسيد دينيس روندنيلي (الولايات المتحدة الأمريكية)، عضو اللجنة الذي وافته المنية مؤخرًا. وأشاد أيضا أحد ممثلي المعهد الكندي لإدارة العامة بالسيد جوزيف غاليمبرتي، المدير التنفيذي السابق للمعهد المذكور والمشارك المنتظم بصفة مراقب في الاجتماعات السابقة للجنة.

5 - وأقرت اللجنة بالإجماع جدول الأعمال المقترح لدورتها السادسة.

باء - الحوكمة التشاركية وإشراك المواطنين في وضع السياسات وتقديم الخدمات والميزنة

6 - حددت مذكرة الأمانة العامة المعنونة "الحوكمة التشاركية وإشراك المواطنين في وضع السياسات وتقديم الخدمات والميزنة" (E/C.16/2007/2) المعايير العامة لمناقشات اللجنة وطرحت أسئلة أساسية لتبيان خيارات وتوصيات الدول الأعضاء والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة في مجال السياسات.

7 - ويشكل إشراك المواطنين إحدى الآليات العديدة اللازمة لكفالة صياغة وتنفيذ رؤى وأهداف مشتركة توجه الموارد والاستراتيجيات العامة نحو تحقيق أهداف التنمية. وتشكل الحوكمة التشاركية واحدة من الاستراتيجيات المؤسسية العديدة للتخطيط والميزنة والرصد والمساءلة فيما يتعلق ببرامج وسياسات التنمية. ومع أنّ المشاركة الفعلية تساعد في ضمان الكفاءة والنمو الاقتصادي من جهة، والعدالة الاجتماعية من الجهة الأخرى، فإن الشروط الدقيقة لهذه النتائج تقتضي المزيد من الاستعراض. وأقر بقيمة المشاركة المدنية لما لهذه المشاركة من أهداف عملية وداخلية.

8 - وأشارت المذكرة إلى أنّ آليتي الحكم والسوق، على الرغم من أهميتهما، لا يمكن التعويل على أي منهما تعويلا تاما لتوفير الخدمات الأساسية أو لتحقيق الأهداف الإنمائية أو لكفالة المساءلة العامة على نحو شفاف وخاضع للمساءلة، وأشارت المذكرة، بعد تناولها الجوانب المعقدة لما تنطوي عليه المشاركة الفعلية من عثرات وتتميز به من ابتكارات محددة، إلى وجود سببين مختلفين لتأييد هذه المشاركة: أولهما لأنها تحقق الإنصاف والشفافية عن طريق إقامة ترتيبات مؤسسية لإدارة المشاركة؛ وثانيهما لأنها تسهم في احترام حقوق الإنسان. وخلصت المذكرة إلى دعوة اللجنة إلى

إجراء مناقشة وتقديم آراء مستبصرة والمشورة بشأن عدد من المسائل التي لم يُبَيَّن فيها.

وضع السياسات

9 - أشار المتحدث إلى ضرورة صياغة مفاهيم أكثر وضوحاً وإدراك أنّ الحوكمة مختلفة عن الحكم الديمقراطي التقليدي والإدارة العامة. ومصدر هذا الاختلاف هو اختلاف دور المواطنين وبنية المجتمع المدني وسلوكه، والتوفيق بين المصلحتين العامة والخاصة. والمشاركة، بالإضافة إلى مساهمتها العملية أو الوظيفية في وضع السياسات وتقديم الخدمات العامة والميزنة، هدف أساسي ذو قيمة داخلية. وللمشاركة تأثير إيجابي على إعداد السياسات وتنفيذها، وذلك لأنها تعزز الكفاءة والإنصاف والعدالة الاجتماعية.

10 - وتختلف الحوكمة التشاركية على كل من الصعيد المركزي والإقليمي والمحلي، وتتسم بقدر كبير من الأهمية على الصعيد المحلي. وأشار إلى العديد من الدروس المستفادة. ورئي أن من اللازم اعتماد ترتيبات مؤسسية تغير الأسس المعيارية والمعرفية للمؤسسات لجعل الحوكمة أكثر شمولاً وفعالية. والمشاركة مرتبطة باللامركزية؛ غير أنّ حالات فشل اللامركزية، بالطريقة التي تطبق بها حتى الآن، كانت أكثر بكثير من حالات نجاحها. وفي المستقبل، ينبغي البحث عن طرائق محددة لمشاركة المواطنين حسب مختلف مراحل دورة السياسات (وضع جدول الأعمال، تحديد المشاكل، إعداد السياسات، التطبيق، التقييم). وللمشاركة مشاكل خاصة بها، من قبيل سيطرة المجموعات ذات المصالح الخاصة والنخب التقليدية، والصعوبة التي تواجهها مستويات المجتمع الدنيا في التعبير عن آرائها. وللتغلب على هذه المشاكل، ينبغي أن تخضع التدابير المستقبلية على صعيد المجتمع المدني لمبدأي بناء القدرات والتعبئة الاجتماعية. أما على صعيد الحكومة والإدارة العامة، فيجب اللجوء إلى التشاور ومبدأ تفرغ السلطة لاتخاذ الإجراءات المستقبلية.

11 - وأبدت الأمانة العامة عدداً من الملاحظات. أولاً، أن لخطة الأمم المتحدة للتنمية جانبين: جانب اقتصادي اجتماعي وجانب متعلق بالحوكمة، والجانب الثاني يساعد في تحقيق الأول. ومع أنّ الجانب الاقتصادي الاجتماعي قد لُخص بسهولة، فإن الجانب المتعلق بالحوكمة، المماثل في

أهميته، أكثر تعقيدا. وثانيا، أن إشراك المواطنين والحوكمة التشاركية هما وسيلتان من وسائل تعميق الديمقراطية والتغلب على التحديات الناجمة عن الحوكمة بمفهومها الحديث. وثالثا، أن ثمة مجموعة من الشروط المسبقة التي لا بد منها لكفالة استدامة الحوكمة التشاركية وإشراك المواطنين، تشمل الالتزام السياسي وتمكين المواطنين من الإسهام بشكل نشط في وضع السياسات. وتشمل المجموعة الأخرى سيادة القانون ووجود جهاز قضائي مستقل، ووجود إعلام حر، وحماية المواطنين، الذين لهم الحق في التعبير عن رأيهم. وأخيرا، ينبغي عدم الاستهانة بالمخاطر التي تتطوي عليها الحوكمة التشاركية. ومن بين المخاطر المرتبطة ببعض أشكال الحوكمة التشاركية، بما فيها اللامركزية، "هيمنة النخبة"، والرشوة، والسعي إلى تحقيق المنفعة الشخصية.

12 - ولاحظت اللجنة أن السياق الذي تجري فيه المشاركة - مكانها وزمانها وشروطها - مهم جدا. فالبلدان تختلف من حيث اقتصادها السياسي ونظمها السياسية ومستواها الإنمائي ومستوى مواطنيها التعليمي وأنماط القيادة التي تتولى الحكم فيها. ويمكن أيضا أن تكون خارجة من صراع أو كارثة أو أزمة. فضلا عن ذلك، لا ينبغي اعتبار المشاركة المدنية بديلا عن آليات الحكم القائمة أو اعتبارها موازية لها. فهي يمكن أن تكون وسيلة لتفعيل المؤسسات الرسمية للديمقراطية. ويمكن اعتبار الحوكمة التشاركية وسيلة لتحسين علاقة الثقة بين المواطنين والمؤسسات الديمقراطية. وقد أشير إلى وجود فجوة لا تنفك تتسع بين توقعات المواطنين وأداء المؤسسات الديمقراطية.

13 - وفي هذا السياق، برزت ثلاثة مواضيع في مناقشات اللجنة: مفهوم الحوكمة التشاركية، وشروطه المسبقة، ومخاطره أو نتائجه غير المقصودة. والمشاركة في الشأن العام والسياسات العامة حق من حقوق المواطنين. وهي ليست بديلا يتناقض مع إجراءات الحكم الديمقراطي التمثيلي ولا مع نموذج الإدارة العامة التقليدي، بل هي وسيلة إضافية لتوفير منافع عامة أو لحل مشاكل عامة، تقوم على إشراك المواطنين ومسؤوليتهم المشتركة في وضع السياسات العامة. ومن المكونات الأساسية أو الجوهرية للحوكمة التشاركية منح المواطنين فرصة التعبير عن رأيهم في السياسات التي ستؤثر عليهم أشد تأثير.

14 - ومن ضمن الشروط المسبقة لنجاح مشاركة المواطنين سيادة القانون، وحرية التعبير، وحماية المشاركين، والإرادة السياسية، والقيادة. وينبغي الحرص أيضا على التقليل إلى الحد الأدنى من التشكيك في مفهوم الحوكمة التشاركية أو جعله يعتبر مجرد "بدعة".

15 - ويمكن للحوكمة التشاركية، حتى وإن طبقت بالشكل الصحيح، أن تتعرض لخطر أن تهيمن عليها المجموعات ذات المصالح الخاصة أو النخب التقليدية أو مجموعات النفوذ، أو أن يتبناها أصحاب السلطة لخدمة مصالحهم المشتركة. ويُقترح على الدول الأعضاء اعتماد نهج عملي وتدرجي بدلا من اعتماد نهج مفرط في التفاؤل أو التشاؤم.

16 - وقد وافقت اللجنة على رأي عام مفاده أن السياسات العامة تكون أكثر كفاءة وفعالية في المجتمعات الديمقراطية عندما (أ) يكون تحديدها ناتجا عن تشاور ومشاركة مع المواطنين الذين يجري إشراكهم؛ و (ب) عندما يجري تطبيقها بإحساس من المسؤولية إزاء المواطنين ومنظمات المجتمع المدني المعنية. ومن ثم فإن الحوكمة التشاركية هي، باختصار، تقاسم المسؤوليات العامة بين الدولة والسوق والمواطنين، أي: مجموعة من أصحاب الشأن الأساسيين.

تقديم الخدمات

17 - أشار المتحدث إلى أن مؤسسات الحكم ومؤسسات قطاع الأعمال تشهد إعادة هيكلة جوهرية في طريقة أدائها لأعمالها. وإدارة الجودة والتحسين المستمر هما الضرورتان الجديدتان لإدارة الشركات ولإدارة العامة، اللتين يجب أن تكونا أيضا شفافتين ومبتكرتين وتشاركيتين. وقد تبين أن الاعتماد على الحكومات دون سواها في تقديم الخدمات الأساسية غير مُرضٍ؛ ومن ثم أخذت الحكومات تستكشف خيارات بديلة لتقديم الخدمات، منها التشارك، وتقديم الخدمات المتبادلة، والتعاقد من الباطن، والاستعانة بمصادر خارجية.

18 - وتثبت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أنها وسيلة للإسهام في الابتكار والكفاءة والجودة في تقديم الخدمات. وقال المتحدث إن الأخذ بمبدأ المشاركة في المراحل الأولى من عملية تقديم الخدمات يسفر عن تصميم الخدمات بطريقة أفضل. ففي مراحل التخطيط مثلا، يمكن استشارة

المواطنين بخصوص أفضلياتهم. ولاحظ المتحدث أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة تتيح فرصا لإشراك المواطنين. والتكنولوجيا بحد ذاتها مجرد عامل من عوامل التمكين؛ أما الابتكار الذي تتيحه في نماذج أداء العمل فهو يكمن في روح الإبداع.

19 - ولقد أدى تزايد الطلب على الخدمات مع محدودية الموارد إلى عجوزات في تقديم الخدمات. وقد تؤدي هذه العجوزات إلى تراجع نوعية تقديم الخدمات بل وقد تؤدي أيضا إلى نشوب صراعات. وتشمل الضمانات التي تكفل تحقيق النتائج المتوقعة ترتيبات تمكينية: (أ) معيارية (قانون يسمح بالمشاركة المستدامة)؛ و (ب) تنظيمية (قواعد/أنظمة لتوجيه المشاركة وتشجيعها)؛ و (ج) قدرة على التجدد (بناء قدرات الحكومة والمنظمات غير الحكومية والمواطنين).

20 - وأشارت الأمانة العامة إلى أنه من المهم فهم كنه تقديم الخدمات ومن هم مقدمو الخدمات. وتقديم الخدمات يتعلق في جوهره بالمنتجات الأساسية للمواطنين لكي يحيا حياة صحية ومنتجة مع منحهم حرية الاختيار. وتستند كفاءة وفعالية تقديم الخدمات إلى القدرة على تحمل تكاليفها وإمكانية الحصول عليها، وعلى كميتها ونوعيتها. وهذا يفترض سلفا رؤية مشتركة للمسؤوليات والحقوق وإتاحة فرص متكافئة لجميع أصحاب الشأن، وبخاصة منظمات المجتمع المدني، للمشاركة في كافة جوانب تقديم الخدمات

21 - ولاحظت اللجنة أن جانب العدالة الاجتماعية والجانب الاقتصادي لتقديم الخدمات العامة لا يقلان أهمية عن الجانبين السياسي والتكنولوجي، لأن تقديم الخدمات العامة على نطاق جماهيري عملية مكلفة. وبالتالي، ينبغي أن يصبح تحليل جدوى التكاليف عنصرا أساسيا في عملية تقديم الخدمات. كما لاحظت أن الحوكمة التشاركية تنطوي على توزيع السلطات. فهي تتمثل في تمكين المواطنين من التعبير عن أنفسهم لا في تنازل الدولة عن سلطة اتخاذ القرار من الوجهة القانونية. وقد يساعد منح سلطة التعبير عن الرأي على اتخاذ قرارات تكون أكثر استنارة وتلقى مزيدا من الاحترام وبالتالي تكون أفضل في نهاية المطاف.

22 - وتشمل تدابير تعزيز أصوات المواطنين ما يلي: (أ) الإبلاغ العام عن النتائج ومقاييس الأثر؛ (ب) استحداث آليات لحل المنازعات وغيرها من

إجراءات التظلم التشاركية؛ (ج) اعتماد حلول تتصل بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتوعية المواطنين وتقريبهم إلى الحكومة.

23 - والمشاركة تُغير العلاقة بين الحكومة والمواطنين. وبالنسبة للعاملين في مجال الخدمة العامة، يعني ذلك اكتسابهم مجموعة جديدة من المهارات، من قبيل تعلم الإنصات إلى المواطنين، والتوسط بين المجموعات، وإدارة أصحاب مصلحة متعددين. وخلصت اللجنة إلى أن إشراك المواطنين ليس قضية تتعلق بكافة مجالات السياسات بل يتعلق بكفالة أن يكون للمواطنين صوت مسموع.

24 - وثمة حاجة إلى أن تغرس في النفوس التربية الوطنية والتعليم النظامي، وبخاصة التعليم العالي، ووسائل الإعلام قيمتي المشاركة والإشراك. ويلزم إيصال هاتين القيمتين إلى المواطنين بطريقة أفضل. وقد تكتسب المشاركة أهمية أكبر بالنسبة للمواطنين عندما تشكل تفاعلاً بين المساهمات غير الملزمة في اتخاذ القرارات الرسمية الملزمة. والشراكات طريقة ضرورية في بيئة يوجد فيها تقاسم للمسؤوليات في إنتاج المنافع العامة. ولكن يلزم إجراء تحليل لجدوى تكاليف إشراك المواطنين في تقديم الخدمات. وقد يساعد تصنيف مختلف أشكال وطرائق إشراك المواطنين والمجتمع المدني في كل نوع من أنواع تقديم الخدمات على تركيز هذا التحليل بشكل أفضل. وفي هذا الصدد، لا تستغل إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة بما فيه الكفاية.

الميزنة والمساءلة العامة

25 - وصف المتحدث سياق إشراك المواطنين في الميزنة والمساءلة العامة وحدد المفاهيم الأساسية. وبعد ملاحظة نقاط القوة وأوجه القصور في الممارسات السائدة في عملية الميزنة والمساءلة العامة، تناول المتحدث أسباب أهمية إشراك المواطنين. فمن المرجح أن يؤدي إشراك المواطنين إلى (أ) إزالة الغموض الذي يكتنف الميزنة؛ و (ب) تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين؛ و (ج) تحسين توزيع اعتمادات الميزانية؛ و (د) منع الفساد المالي؛ و (هـ) تحسين المساءلة.

26 - وعلاوة على ذلك، يوفر إشراك المواطنين تعليقات من قبل المستفيدين بشأن النتائج الفعلية، ويوسع نطاق تغطية عمليات مراجعة الحسابات، ويؤدي

إلى اطلاع المواطنين على أداء الوكالات على نحو أفضل، ويحمي استحقاقات من يهابون عمليات المساءلة الرسمية، ويساعد على ردع الفساد في هيئات الرقابة ومراجعة الحسابات. ونوقشت بعد ذلك طرائق إشراك المواطنين وعرض عدد من الحالات.

27 - وأشار المتحدث إلى أن إشراك المواطنين في الميزنة والمساءلة العامة ظاهرة حديثة نسبياً. وعلى الرغم من قصص النجاح العديدة فيما يتعلق بإشراك المواطنين في المبادرات، تظل الوكالات الحكومية مترددة في أن تتقاسم مع المواطنين مسؤوليات الميزنة ومراجعة الحسابات. وتشمل فوائد إشراك المواطنين تحديد أولويات الميزانية استناداً إلى الطلب، وزيادة تولي المواطنين زمام الأمور، وتحسين نوعية الاستعراض والمساءلة، وزيادة وعي المسؤولين الحكوميين بالاحتياجات العامة، والحد من الفساد. ولإشراك المواطنين مساوئ أيضاً، من قبيل عدم فهم المجتمع المدني للمكونات القانونية والهيكلية للميزانية، والمنافسة الهدامة فيما بين منظمات المجتمع المدني، وسعي تلك المنظمات إلى التراضي مع الحكومة نظراً لاعتمادها عليها.

28 - وتلت العرض مداولات حثيثة فيما بين المشاركين، اتفقوا على إثرها على عدد من النقاط. فقد رئي أن أنجح أمثلة الميزنة التشاركية هي تلك الموجودة على الصعيد المحلي. وأفضل سبيل "لإشراك الناس في الميزنة"، على وجه الخصوص، هو القيام بذلك على الصعيد المحلي، حيث يمكن الموازنة بشفافية بين كافة المصالح الرئيسية التي تتأثر بالإنفاق العام. ويمكن تنفيذ إجراءات ملزمة على الصعيد المحلي، بينما ينبغي أن تتبع الميزنة التشاركية على الصعيد الوطني آليات الديمقراطية ذات الطابع التمثيلي، بما يكفل الشفافية والمساءلة. وأشار آخرون إلى أن هيكل الميزانية عامل رئيسي من شأنه إما أن ييسر مشاركة المواطنين أو يعيقها. فعلى سبيل المثال، نجد أن الميزانية القائمة على النتائج التي تُشدد على الأثر الاجتماعي للبرامج والإنفاق تتيح رصد النتائج، مما يمثل في حد ذاته حافزاً لإشراك المواطنين. لكن إشراك المواطنين في عملية المساءلة لا يتسنى سوى على الصعيد الوطني في ظل تشريعات تمكينية لا تشريعات توجيهية.

29 - وأشارت اللجنة أيضا إلى قول ممثل المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات أن المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات على الصعيد القطري قد عقدت العزم على تعزيز ثقة برلماناتها وحكوماتها ومواطنيها ومجتمعاتها المدنية في استقلال تقاريرها المتعلقة بمراجعة الحسابات، وفي موضوعيتها وجودتها وفعاليتها من حيث التكلفة، مما يساهم في استقلال بلدانها وفي نموها الاقتصادي وفي الحكم الرشيد ومكافحة الفساد فيها.

تعليقات اللجنة واستنتاجاتها

30 - شجعت اللجنة الدول الأعضاء على إعادة تأكيد وتعميق الحوكمة التشاركية وإشراك المواطنين والحض على القيام بالمبادرات اللازمة لبناء القدرات. وإضافة إلى ذلك، أشارت اللجنة إلى الحاجة إلى مواصلة إدراج قضيتي الحوكمة والإدارة العامة الشاملتين لعدة قطاعات، وبخاصة الحوكمة التشاركية، في جدول أعمالها المتعلق بتنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية.

31 - وشجعت اللجنة الأمانة العامة على كفالة أن تظل العناصر المعيارية والتحليلية والمتصلة بالتعاون التقني في برنامج الأمم المتحدة في مجال الإدارة العامة والمالية العامة شاملة للحوكمة التشاركية وإشراك المواطنين في وضع السياسات وتقديم الخدمات والمساءلة العامة. وينبغي إدراج المناقشات المتعلقة بالحوكمة التشاركية في التقرير العالمي القادم عن القطاع العام المتصل بهذا الموضوع. وأوصت اللجنة الأمانة العامة بتعزيز شراكتها مع منظمات دولية وإقليمية أخرى، وبخاصة مجموعات المجتمع المدني، في إنجاز أعمالها المتعلقة بالحوكمة التشاركية.

32 - وإضافة إلى ذلك، رأت اللجنة أن موجزا للسياسات فيما يتصل بالموضوع من شأنه أن يكون أداة مفيدة ووثيقة مرجعية. وينبغي أن تعد الأمانة العامة الوثيقة بالتشاور مع المتكلمين الرئيسيين وأن تعمل على تعميمها. وهذه الوثيقة ستساهم في مداورات اللجنة في الدورة التالية المتعلقة ببناء القدرات. ومواضيع النقاش الرئيسية أثناء الدورات المقبلة يمكن أن تتجسد أيضا بشكل مفيد في موجزات السياسات المتكررة لعرضها على الدول الأعضاء. وينبغي أن تُعد الأمانة العامة موجزات السياسات بالتشاور مع المتكلمين الرئيسيين وأن يوافق مكتب اللجنة على تلك الموجزات.

وعلاوة على ذلك، يمكن أن تُعبّر نواتج إضافية لدورات اللجنة، من قبيل "المدونات" أو المقالات المتعمقة، عن آراء ومساهمات فرادى الأعضاء.

جيم - خلاصة المصطلحات الأساسية للأمم المتحدة في مجالي الحوكمة والإدارة العامة

33 - قدم رئيس الفريق العامل التابع للجنة المعني بمجموعة المصطلحات الأساسية للأمم المتحدة في مجالي الحوكمة والإدارة العامة تقريراً مبدئياً (E/C.16/2007/4) بشأن أنشطة الفريق العامل الذي أنشئ لإعداد "خلاصة" أو "مسرد" مصطلحات أساسية. وكان الغرض من المسرد هو زيادة الوضوح في المداولات الحكومية للأمم المتحدة، ومساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بتنفيذاً أفضل.

34 - ولا يتوافر حالياً مسرد من هذا القبيل على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو الدولي. وعلى الرغم من المحاولات العديدة، لم تنجح أي مجموعة واحدة، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، في إنتاج مسرد واحد. ومن شأن المسرد أن يخدم مصالح كل من الدول الأعضاء والأمم المتحدة. ولا تدرج قرارات ومقررات الأمم المتحدة المسرد في ديباجتها، على النقيض من الوضع القائم في بعض البلدان أو في الاتحاد الأوروبي. وإضافة إلى ذلك، تُستخدم مصطلحات عديدة في وثائق الأمم المتحدة بمعانٍ مختلفة، مما يؤدي إلى لبس مفاهيمي كبير. وفي غياب مصطلحات مشتركة مقبولة، صارت كل دولة من الدول الأعضاء حرة في ترجمة قرارات الأمم المتحدة حسب مبادئها العامة أو "ثقافتها الإدارية". ومن ثم، سيسفر هذا المسرد عن: (أ) كفالة زيادة وضوح المناقشات بشأن الحوكمة والإدارة العامة، وزيادة اتساق إجراءات المتابعة؛ (ب) زيادة اتساق تنفيذ قرارات ومقررات الأمم المتحدة؛ (ج) المساهمة في تحسين الفهم العالمي لفكرتي الحوكمة والإدارة العامة.

35 - ورأى الرئيس أنه بينما كانت المحاولات المبذولة في المؤسسات الأخرى من أجل إعداد مسرد من هذا القبيل تتسم في معظمها بطابع لغوي أو فني، فإن مبادرة اللجنة ذات نهج مفاهيمي. وطرح الرئيس النماذج الثلاثة التالية: النموذج ألف، الذي يشتمل على تعريف مختصر، مع روابط بمصطلحات أخرى ومجموعة وجيزة من المواد المرجعية؛ والنموذج باء

وهو يقدم تعريفاً أكثر تفصيلاً، ويشتمل على أجزاء من النموذج ألف مع إغنائه بالإحالات الملائمة اللازمة للتحليلات المتعمقة؛ والنموذج جيم، الذي يقتصر على ملف وجيز، كما في حالة النموذج ألف، تدعمه مواد مرجعية توضع على موقع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على شبكة الإنترنت.

36 - وقائمة المصطلحات الواردة في مرفق التقرير محاولة أولى. ويمكن أن يبدأ المسرد بتعريف المصطلحات الأكثر شيوعاً في: (أ) وثائق الأمم المتحدة؛ و (ب) الساحة الدولية. واقترح الرئيس أن تكون المسودة الأولى للمسرد باللغة الانكليزية كي تكون عملية ويمكن أن يكون المسرد وثيقة من وثائق الأمم المتحدة، و "مفتوحاً"، لأنه يتطور، وخاضعاً للتنقيح والتوسع دورياً ولمراجعة محتوياته دوماً. وفي هذه الحالة سيضطلع بالعمل أعضاء اللجنة بدعم من موظفي الإدارة، ومع وجود روابط مع المؤسسات الأخرى العاملة في مجالات مشابهة.

37 - وأعقب هذا البيان تعليقات من رئيس قسم المصطلحات والمراجع، بشعبة الوثائق، في إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات بالأمانة العامة، الذي يمثل أيضاً الاجتماع السنوي الدولي المعني بالترجمة بمساعدة الحاسوب والمصطلحات. وقد ذكر أن الأمم المتحدة لديها قاعدة بيانات للمصطلحات يستخدمها المترجمون التحريريون والشفويون. ويمكن لقسم المصطلحات تقديم المساعدة للجنة عن طريق دمج المسرد في قاعدة بياناته المتاحة للجمهور مجاناً باللغات الرسمية الست. وذكر أنه يمكن للاجتماع السنوي أن يضع المسرد على موقعه الشبكي. غير أنه اقترح أن تبدأ اللجنة بالقائمة الحالية وتؤجل مشاركتها في الاجتماع السنوي إلى تاريخ لاحق.

تعليقات اللجنة واستنتاجاتها

38 - أعربت اللجنة عن تقديرها لرئيس وأعضاء الفريق العامل على ما قاموا به من عمل. ورحبت اللجنة أيضاً بدعم قسم المصطلحات والمراجع، بشعبة الوثائق، في إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات بالأمانة العامة، منوهة إلى أن المسرد مبادرة مهمة للغاية ستظل تراثاً للجنة، وهو في الوقت نفسه عملية ستحتاج إلى موارد وإلى مساهمات من باحثين كثيرين. ومن بين سبل تناول مسألة الموارد قيام

أعضاء اللجنة باقتسام المسؤولية عن طريق تقديم توضيح مفاهيمي يتيح للعاملين في مجال الإدارة العامة أن يفهموا المصطلحات فهما أفضل. وحثت اللجنة على استخدام الموارد الحالية بما فيها قسم المصطلحات والمراجع. وستعين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية موظفا لتقديم الدعم للفريق العامل.

39 - وعلى الرغم من أن البعض أعرب عن تفضيله للنموذج ألف، فإن التحدي المتمثل في إنتاج هذا المسرد يجعل من المهم البدء بداية متواضعة ثم البناء على ما يتحقق من نجاح. وينبغي أن تكون المهمة متواصلة، وأن يجري العمل في المسرد تدريجيا بدءا بالمصطلحات الأكثر شيوعا التي يرفضها الجميع أو يقبلونها. ومع الإقرار بالتباين، من المهم أيضا الحفاظ على قدر معين من التناغم، واستخدام المسرد كجسر بين الثقافات.

40 - وبالنظر إلى أن المسرد ليس مجرد معجم بل حصيلة أفكار، فمن الممكن استخدامه أيضا في وضع مفاهيم جديدة ومصطلحات جديدة في مجال الحوكمة والإدارة العامة. وفي بعض الثقافات أو اللغات، قد يعني مصطلحان الشيء نفسه، بينما قد يعني مصطلح واحد شيئين مختلفين في ثقافة أو لغة أخرى. ولذا من المهم أن يستخدم المسرد المصطلحات التي يوجد ارتباط بينها من قبيل "السياسة" و "المناوراة السياسية" أو "الحكم" و "الحوكمة" بهدف إبراز أوجه الشبه والاختلاف بين المصطلحات. وعلاوة على ذلك، ينبغي إضافة مصطلحات بعينها، من قبيل "المساءلة"، التي لا ترد في القائمة الحالية، بينما يمكن تجنب المصطلحات المثيرة للخلاف وذات الصبغة السياسية في المرحلة الأولية.

41 - وفي حين ينبغي استخدام اللغة الانكليزية في البداية، يمكن وضع المفاهيم بالطريقة التي تُفهم بها في اللغات الأخرى، مما سيثري في نهاية الأمر اللغة الانكليزية نفسها. وترحب اللجنة بالترجمة الأولية للمسرد إلى لغات الأمم المتحدة الخمس الأخرى، مع خيار ترجمتها إلى أي عدد ممكن من اللغات لاحقا. ومن المهم، بهدف التلاقح، دمج المفاهيم التي لا تنبع من الثقافة الأنغلو سكسونية فحسب، بل تلك التي تنبع أيضا من المفاهيم الأفريقية والآسيوية، ومن اللغة الفرنسية.

42 - وأخيراً، اتفقت اللجنة على أن الفريق العامل ينبغي: (أ) أن يواصل عمله؛ و (ب) أن يتعاون مع قسم المصطلحات والمراجع والهيئات الخارجية الأخرى، من قبيل المعهد الدولي للعلوم الإدارية، ومكاتب الأمم المتحدة الأخرى التي تقوم بعمل مشابه، والمكاتب التي تستطيع أن تقدم دعماً للفريق العامل، من قبيل الاجتماع السنوي الدولي المعني بالترجمة بمساعدة الحاسوب والمصطلحات؛ و (ج) اختيار النموذج جيم، الذي يجمع بين مزية البساطة مع وجود مواد مرجعية إضافية؛ و (د) اتباع نهج عمل والبدء بداية متواضعة. ولو قام كل عضو في اللجنة بتعريف ثلاثة مصطلحات أو أربعة، سيكون هناك عدد كبير من المصطلحات الجاهزة للمراجعة وللبت فيها أثناء الدورة التالية للجنة. ويمكن استكمال المهمة الحالية حتى قبل انتهاء ولاية اللجنة عام 2009.

دال - استعراض أنشطة برنامج الأمم المتحدة في مجال الإدارة العامة والمالية العامة

43 - قدمت الأمانة العامة مذكرة (E/C.16/2007/5) تسلط الضوء على أنشطة برنامج الأمم المتحدة في مجال الإدارة العامة والمالية العامة. وكانت الميادين الرئيسية الأربعة لعمل الأمانة العامة في مجال الإدارة العامة التي وصفت في تلك المذكرة هي الدعوة والتحليل والبحوث وتبادل الخبرات ونشر الممارسات الجيدة والتعاون التقني. وتطرقت المذكرة باستفاضة إلى أنشطة محددة، من بينها الأنشطة في مجالات الابتكار في الإدارة العامة، وإعادة بناء نظم الإدارة العامة بعد انتهاء الصراعات، والحوكمة التشاركية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية. وسلطت الضوء كذلك على بعض المبادرات المشتركة الهامة المضطلع بها بالتعاون شركاء شتى في عام 2006. وذكرت الأمانة العامة على وجه الخصوص الذكرى السنوية الستين لبرنامج الأمم المتحدة في مجال الإدارة العامة والمالية العامة التي ستحل في عام 2008. وطُرح أيضاً الإطار الاستراتيجي المقترح لفترة السنتين 2008-2009 الذي يبيّن الأنشطة التي ستنفذ ويحوي مؤشرات الانجاز ذات الصلة لقياس التقدم المحرز.

تعليقات اللجنة واستنتاجاتها

44 - رحبت اللجنة بالذاكرة، وأشادت بالأمانة العامة للعمل المنجز والتقدم المحرز في العام الماضي. واستعرضت أيضا الإطار الاستراتيجي، بما في ذلك الأنشطة المتوخاة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين 2008-2009، وشجعت الأمانة العامة على مواصلة جهودها للتركيز بصورة أفضل على برنامج العمل. وأوصت اللجنة بالتركيز بصورة أكبر على سمات الحوكمة الديمقراطية في عمل الشعبة. وفيما يلي سرد للتوصيات الرئيسية التي وضعتها اللجنة.

45 - بالرغم من التعاون المعزز بشكل ملحوظ بين الأمانة العامة والإدارات والمنظمات الأخرى، لاسيما أعضاء مجموعة شؤون الحكم وبناء المؤسسات التابعة للجنة الأمم المتحدة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، تشجع اللجنة الأمانة العامة على السعي بطريقة إيجابية بدرجة أكبر إلى التعاون مع الشركاء المحتملين على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وفي هذا الخصوص، يسعد أعضاء اللجنة تيسير هذا التعاون في الأقاليم الخاصة بكل منهم.

46 - ولاحظت اللجنة تحسن نوعية النواتج بعدما ركزت الأمانة العامة عملها على أربعة مجالات رئيسية، هي إعادة تأسيس نظم الحوكمة والإدارة العامة بعد انتهاء الصراعات، والحوكمة التشاركية، وتشجيع المهنية والتمسك بالمبادئ الأخلاقية في القطاع العام؛ وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية. وازداد الطلب على المنشورات والمواد التدريبية زيادة كبيرة. بيد أن عدم توافر معلومات بلغات أخرى ينتقص من جدواها. وتشجع اللجنة الأمانة العامة على بحث إمكانية ترجمة المواد المتاحة إلى لغات الأمم المتحدة الأخرى. وعلاوة على ذلك، ينبغي للأمانة العامة إصدار ملخصات لمنشوراتها تستخدم فيها عبارات سهلة.

47 - وتفتتح اللجنة أن يتناول البرنامج مستقبلا أبعادا معينة من إدارة الكوارث المتصلة بميدان الإدارة العامة، بما في ذلك التأهب للكوارث والاستجابة لها وتجاوزها.

48 - وأحاطت اللجنة علما بالتقييم الإيجابي الوارد في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ

توصيات لجنة البرامج والتنسيق في دورتها الرابعة والأربعين بشأن التقييم المتعمق لبرنامج الإدارة العامة والمالية والتنمية (E/AC.51/2007/3).

49 - وفي حين أن اللجنة قد أكدت على ما يوجد لدى الأمانة العامة من ميزة نسبية في أداء أنشطتها المعيارية، فقد سلطت الضوء أيضا على ضرورة الحفاظ على التوازن بين ما تقوم به الشعبة في مجال الدعوة وعملها التحليلي وعملها البحثي وأنشطة التعاون التقني التي تقوم بها.

50 - ومع إقرار اللجنة بما لأنشطة بناء قدرات المسؤولين الحكوميين والمؤسسات الحكومية من دور حاسم الأهمية، فقد أكدت أيضا على أهمية توثيق التعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى الممثلة في الميدان، واتخاذ إجراءات من أجل زيادة تأثير الشعبة والاعتراف بدورها على الصعيدين الوطني ودون الوطني.

51 - وحثت اللجنة الأمانة العامة بشدة على زيادة عضوية شبكة الأمم المتحدة الإلكترونية للإدارة العامة والمالية العامة، ومواصلة تطوير محتواها، والاضطلاع بتحديث نظامها التقني، لا سيما في ضوء الدور المتزايد الأهمية الذي تقوم به الشبكة ومدخلها كمركز للشبكة العالمية لمنظمات الإدارة العامة. وفي هذا الخصوص، تود اللجنة أن تطلب إلى الأمانة العامة تخصيص تمويل إضافي لشبكة الأمم المتحدة الإلكترونية للإدارة العامة والمالية العامة.

52 - وأعربت اللجنة، كما فعلت في السابق، عن تقديرها للاحتفال بيوم 23 حزيران/يونيه بوصفه يوم الأمم المتحدة للخدمة العامة وبمنح جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة. وشجعت اللجنة على التوسع في نشر المعلومات عن تلك الجوائز، بما في ذلك على الصعيدين الإقليمي ودون الوطني.

53 - وأحاطت اللجنة علما بأن عام 2008 سيصادف الذكرى السنوية الستين لبرنامج الأمم المتحدة في مجال الإدارة العامة والمالية العامة، واقترحت إبداء تقدير لهذا البرنامج التاريخي في سياق الاحتفالات التي ستقام يوم 23 حزيران/يونيه من ذلك العام.

هاء - منظور الإدارة العامة بشأن موضوع الاستعراض الوزاري السنوي لعام 2007 خلال الجزء الرفيع المستوى من المجلس الاقتصادي والاجتماعي: تعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع بطرق منها الشراكة العالمية من أجل التنمية

54 - قدمت الأمانة العامة ورقة غرفة اجتماع بشأن الإدارة العامة والاستعراض الوزاري السنوي لعام 2007 خلال الجزء الرفيع المستوى من المجلس الاقتصادي والاجتماعي: تعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع بطرق منها الشراكة العالمية من أجل التنمية، وأبرزت الورقة عناصر الحكم الرشيد والإدارة العامة، الأكثر أهمية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومن بين هذه العناصر وجود إطار متسق للسياسات المناصرة للفقراء؛ ووجود موظفي خدمة مدنية وقطاع عام يتسمون بالكفاءة والفعالية والأخلاق؛ ووجود إدارة لامركزية وقدرة كبيرة على تقديم الخدمات؛ ووجود شفافية ومساءلة عن تخصيص الموارد العامة واستعمالها؛ وإعلاء سيادة القانون؛ وحماية حقوق الإنسان؛ وإشراك المجتمع المدني، وتنسيق المعونة، وأشار في الورقة إلى أن من العوائق الرئيسية لخفض نسبة الأشخاص الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم وأولئك الذين يعانون من الجوع إلى النصف بحلول عام 2015 الطلبات المتنافسة، التي تفوق بكثير الموارد العامة الموجودة، لذلك، يجب على البلدان وقادتها أن يختاروا خيارات سياسية وتقنية صعبة تنطوي على قرارات بشأن ممارسة السلطة وتخصيص الموارد.

55 - ووقدمت الأمانة العامة معلومات أساسية عن إصلاحات المجلس ووقدمت تقريرا عن اجتماع لمكتب المجلس ورؤساء اللجان الفنية عقد في كانون الثاني/يناير 2007، وكان الغرض من هذا الاجتماع هو ضمان وجود اتصال وتنسيق أفضل بين المكتب واللجان الفنية وداخل هذا المكتب وهذه اللجان.

56 - ووقدمت الأمانة العامة أيضا إحاطة للجنة عن التقدم المحرز في القضاء على الفقر والجوع منذ عام 1990، خاصة الهدف 1 من الأهداف الثمانية الإنمائية للألفية، ووفقا لتقرير الأمم المتحدة عن الأهداف الإنمائية

للألفية لعام 2006⁽²⁾، انخفض عدد سكان العالم النامي الذين يعيشون في فقر مدقع (أي على أقل من دولار واحد في اليوم) من 28 في المائة في عام 1990 إلى 19 في المائة في عام 2002، وانخفضت نسبة الأشخاص الذين يعيشون في حالة جوع مزمن (أي يفتقرون للأغذية التي تلبى حاجاتهم اليومية) من 20 في المائة في الفترة 1990-1992 إلى 17 في المائة في الفترة 2001-2003، غير أن هذا التقدم كان بطيئاً ومتفاوتاً بين مختلف المناطق، ولخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع أو يعانون من جوع مزمن إلى النصف بحلول عام 2015، ينبغي زيادة التدخلات، وطرح العرض ثلاثة أسئلة على اللجنة هي ما يلي: (أ) ما هي التدخلات التي يجب على الدول الأعضاء أن تقوم بها في مجالي الحوكمة والإدارة العامة خلال الأعوام الثمانية المتبقية؟ و (ب) هل ينبغي مناقشة الحوكمة والإدارة العامة خلال الجزء الرفيع المستوى من المجلس في عام 2008؟ و (ج) إن كان الأمر كذلك، ما هو الموضوع الذي ينبغي اقتراحه؟

تعليقات اللجنة واستنتاجاتها

57 - فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لاحظت اللجنة أن الدول الأعضاء سبق أن قامت بتدخلات على عدة مستويات، ومن هذه التدخلات: (أ) وضع سياسات مالية وتجارية دولية للنمو الاقتصادي، و (ب) وضع سياسات لإعادة التوزيع على الصعيد الوطني من أجل تحقيق الأهداف الاجتماعية، و (ج) حشد الموارد وتوزيعها لتنفيذ برامج جديدة وتعزيز البرامج القائمة، و (د) جعل الحوكمة والإدارة العامة أكثر استجابة وكفاءة وفعالية في تنفيذ مبادرات التخفيف من حدة الفقر، وخلال الفترة المتبقية، سيكون من المفيد التركيز على طريقة تعزيز قدرات فرادى البلدان بدلاً من التركيز على جوانب فشلها، وعلاوة على ذلك، من شأن اعتماد مبادرات إقليمية من قبيل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا أن يساعد أيضاً في هذا الصدد.

58 - وفيما يتعلق بالمسألة السابقة، أبرز أعضاء اللجنة أهمية (أ) فعالية سيادة القانون ووجود إطار قانوني يشجع الإنتاجية وتنظيم الأعمال والأسواق

(2) للاطلاع على النص على الإنترنت، انظر الموقع التالي:

<http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Resources/Static/Products/Progress2006/MDGReport2006.pdf>

التنافسية ويعاقب السعي إلى تحقيق منفعة شخصية والاحتكارات والمجازفة بالمضاربة المالية؛ و (ب) وجود مؤسسات عامة تعمل بكفاءة ووجود عمليات تضمن إمكانية التنبؤ بالنتائج؛ و (ج) بناء قدرات قيادية من أجل إيجاد توافق آراء بشأن جدول أعمال مشترك؛ و (د) وجود موظفين حكوميين لديهم حد أدنى من المهنية لتلافي حدوث تأخيرات في تنفيذ السياسات والبرامج الأساسية، وطُرحت أيضا مسألة تعقّد التعامل مع الفساد، أو الفساد المتصور، في مجالات النمو الاقتصادي الأساسية، من قبيل الضرائب والجمارك والمشتريات والتعاقد.

59 - ونظرا لأن الحوكمة والإدارة العامة يتسمان بطابع شامل لعدة قطاعات، رأت اللجنة أن من الضروري عرض الجوانب الأساسية على المجلس، وفيما يتعلق بالجزء الرفيع المستوى في عام 2007، رأت اللجنة إمكانية تقديم عرض عام لهذه المناقشة لا يتجاوز صفحة واحدة إلى الاستعراض الوزاري السنوي، وبالنسبة إلى عام 2008، أعربت اللجنة عن اهتمام شديد بتقديم للحكومة والإدارة العامة في عنصر ملائم من عناصر الاستعراض الوزاري السنوي.

واو - الدورة التحضيرية للمنتدى العالمي السابع المعني بالتغيير الجذري لمفهوم الحكم

60 - قدمت الأمانة العامة ووزارة خارجية النمسا للجنة عرضا عن المنتدى العالمي السابع المعني بالتغيير الجذري لمفهوم الحكم، وهو أكبر حدث دولي في الإدارة العامة تدعمه الأمانة العامة وفقا لما نصت عليه الجمعية العامة في قرارها 277/57، وموضوع المنتدى هو "بناء الثقة في الحكومة" وهو مسألة بالغة الأهمية بدأت تظهر في جميع أنحاء العالم، أما المواضيع السبعة للجلسة العامة للمنتدى فهي العناصر الأساسية لتحسين الإدارة العامة والحوكمة من أجل تعزيز الثقة في الحكومة، والمنتدى هو المنصة العالمية لتبادل الخبرات والاستراتيجيات الدولية لتحسين الحوكمة، وهو ما يمثل شرطا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

تعليقات اللجنة واستنتاجاتها

61 - لاحظت اللجنة بحماس أن من المتوقع أن يشارك في المنتدى ما يزيد على 2 000 مشارك، منهم رؤساء دول وحكومات، ووزراء، ومسؤولون حكوميون كبار، وعمد، وبرلمانيون وممثلون للمجتمع المدني والقطاع الخاص، وأعربت اللجنة عن سرورها لمعرفة أن سبعة منتديات إقليمية قد نُظمت تحضيراً للمنتدى، مما سيمكّن مختلف المناطق من تضمين مناقشات المنتدى والوثيقة الختامية ذات الصلة وجهات نظرها، وأعربت اللجنة عن تقديرها لقيام الأمانة العامة بإعداد الوثائق الفنية للمنتدى ولدورها القيادي في إقامة شراكات مع ما يزيد على 25 من الكيانات والمؤسسات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها لتنظيم سبع حلقات عمل موازية من أجل تنمية القدرات.

زاي - برنامج العمل وجدول الأعمال المقترحة للدورة المقبلة للجنة الخبراء والاستعراض الأولي لمشروع تقرير اللجنة

62 - ناقشت اللجنة المسائل الرئيسية التي ينبغي النظر فيها في إطار البند الموضوعي الرئيسي لدورتها السابعة، وفيما يتعلق بالموضوع الرئيسي والمواضيع الفرعية المتعلقة ببناء القدرات، اتفقت اللجنة على أن تعتمد الأمانة العامة على الأعضاء مخططاً عاماً في موعد أقصاه نهاية تموز/يوليه 2007، وسيدعى أعضاء اللجنة إلى إعداد ورقات عن المواضيع الفرعية المختلفة لتعميمها في تشرين الأول/أكتوبر.

63 - واستعرضت اللجنة أيضاً طرائق عملها، بما فيها إمكانية تقسيم المناقشات إلى مجموعات مواضيعية، ونظراً للعلاقة الوثيقة بين جدول الأعمال الرئيسي لعام 2007 والحالات في البلدان النامية، طلبت اللجنة إلى الأمانة العامة أن تبحث إمكانية عقد الدورة السابعة في بلد من البلدان النامية أو من البلدان الخارجة من صراعات أو أزمات أو كوارث.

64 - واقترحت اللجنة بشدة إيلاء ما ينبغي من اهتمام للذكرى السنوية الستين لإنشاء برنامج الأمم المتحدة في مجال الإدارة العامة والمالية العامة وذلك بتنظيم فعاليات فنية خلال الدورات المقبلة للجنة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، وكذلك خلال يوم الأمم المتحدة للخدمة العامة.

65 - وأخيرا ، تعهدت اللجنة بإعداد قرار موضوعي عن الحكم الرشيد وبناء القدرات دعما لخطة الأمم المتحدة للتنمية والأهداف الإنمائية للألفية، وذلك بالاستفادة من عمل اجتماعات اللجنة التي عُقدت منذ عام 1995.

مرفق قائمة الوثائق

جدول الأعمال المؤقت وتنظيم الأعمال	2	E/C.16/2007/1
الحوكمة التشاركية وإشراك المواطنين في وضع السياسات وتقديم الخدمات والميزنة	3	E/C.16/2007/2
خلاصة مصطلحات الأمم المتحدة الأساسية في مجال الحوكمة والإدارة العامة	4	E/C.16/2007/4
استعراض برنامج الأمم المتحدة في مجال الإدارة العامة والمالية العامة	5	E/C.16/2007/5
منظور الإدارة العامة بشأن موضوع الاستعراض الوزاري السنوي لعام 2007 الذي سيجري في الجزء الرفيع المستوى من المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه: تعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع بطرق منها الشراكة العالمية من أجل التنمية	6	ورقة اجتماع